تحليلات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قراءة في المتغيرات التفسيرية للحالة العراقية
مسارات مختلفة لمعادلة توافقية جديدة

د. عبد العزيز عليوي العيساوي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قراءة في المتغيرات التفسيرية للحالة العراقية: مسارات مختلفة لمعادلة توافقية جديدة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث /الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /السياسة الداخلية والخارجية، الانتخابات

د. عبد العزيز عليوي العيساوي / أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

يتميّز المشهد الانتخابي العراقي عن غيره بغزارة التجربة الانتخابية، وكثرة مفاجآتها، وعدم القدرة على التنبؤ الدقيق بنتائجها ومساراتها، في ظلّ المتغيّرات التي تتحكّم بآليات التناوب على السلطة، وفقاً لما يفرضه صندوق الاقتراع من كتلٍ تصويتية وأوزانٍ سياسية.

وبعد مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج، وتأكيد القضاء على أهمية الالتزام بالتوقيتات الدستورية، أصبحت الكرة في ملعب القوى السياسية الفائزة، التي بدأت حواراتها لاختيار الرئاسات الجديدة وتشكيل الحكومة المقبلة، والتي وإن اختلفت مسارات تشكيلها، إلا أنها لن تكون بعيدة عن المعادلة التوافقية التي تفرضها عوامل عديدة، في مقدمتها التقارب بين نتائج القوى الفائزة، وعدم قدرة أي طرف فائز على تحقيق الأغلبية منفرداً، فضلاً عن أهمية هذه المعادلة في إنجاز الاستحقاقات ضمن المدد التي حدّدها الدستور.

ونتيجةً لصعوبة التنبؤ بمستقبل المشهد السياسي في العراق، اعتمدت الورقة على قراءة المتغيّرات التفسيرية للواقع العراقي، ومتغيّرات الاستجابة الناتجة عنها، من أجل تحديد المسارات المستقبلية التي تفرضها الحالة التوافقية التي كانت وما زالت سمةً للواقع السياسي العراقي.

أولاً: التحليل التفسيري

يعتمد التحليل التفسيري على وجود متغيرات تفسيرية ترتبط بالقضية المراد تحليلها، من أجل الوصول إلى نتائج تساعد في استشراف سيناريوهات لتلك القضية.

وتكون المتغيرات التفسيرية قريبة من المتغيرات المستقلة، لكنها ليست

مستقلة بشكل قاطع، وفي كثير من الأحيان يتم استعمال المصطلحين بصورة تبادلية، لكن ذلك لا يعني عدم وجود فرق واضح بينهما؛ فالمتغير حين يكون مستقلاً بشكل جازم فإنه لن يتأثر بغيره من المتغيرات، وبالتالي لا يمكن أن يكون تفسيرياً، بينما حين يكون المتغير مستقلاً لكن ليس بشكل قاطع فإنه في هذه الحالة يمكن أن يكون متغيراً تفسيرياً. ولتوضيح ذلك، يورد الكتاب في هذا المجال أمثلة عديدة، من بينها تفسير زيادة الوزن وعلاقته بالوجبات السريعة والمشروبات الغازية؛ فالاعتقاد الأولي هو أن كلاً من السببين يمثل متغيراً مستقلاً لزيادة الوزن، لكن الإمعان في التفسير يوضح أنهما ليسا كذلك، لأن مطاعم الوجبات السريعة تضع مشروبات غازية مع الوجبات أو تشجع على شرائها، كما أن التوقف لشراء مشروب غازي قد يدفع لتناول أحد أصناف الوجبات السريعة التي تُباع في ذات المكان أو في مطاعم أو متاجر مجاورة، وهذا يثبت أن هذين المتغيرين لم يكونا مستقلين تماماً، لكنهما أثرا في زيادة الوزن. لذلك يُطلق عليهما متغيرات تفسيرية بسبب المساهمة في تقديم تفسير جزئي لهذه الزيادة، وهنا يتضح أن التمييز بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التفسيرية أمر غير مهم لمن لا يعنيه الأمر، لكنه يمثل أهمية بالغة للباحثين الذين يجرون أبحاثاً في قضايا تتضمن عدداً من المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها.[1] ودفع الاهتمام المزايد بالمتغيرات التفسيرية إلى تسميتها أحياناً بـ«المتغيرات التنبؤية»، لما تمثّله من أهمية كبيرة في تحليل المستقبل، الذي يمكن فهمه أكثر من خلال التوصل إلى متغيرات الاستجابة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات التفسيرية، التي تمثّل سبباً للحالة موضوع البحث، بينما تُعدّ النتيجة هي متغيرات الاستجابة.

1.[1-]Response vs Explanatory Variables: Definition & Examples, Formplus, July 2021.

ومن الأمثلة الافتراضية على ذلك: قيام إحدى المدارس بإعداد طريقة جديدة تساعد الطلبة على التحدث أمام الجمهور دون قلق، وصُمِّمت تجربة لاختبار نجاح هذه الطريقة وتميّزها عن الأسلوب القديم، وجُرى توزيع الطلبة بشكل عشوائي لتلقي أحد الدرسين، ثم قياس مستويات القلق أثناء الحديث إلى الجمهور. وهنا يُعدّ إعطاء الدرس للطلبة متغيراً تفسيرياً، في حين أن قياس مستوى القلق بعد هذا الدرس يمثّل متغير استجابة.[2]

ثانياً: المتغيرات التفسيرية للحالة العراقية

على الرغم من صعوبة تفكيك الحالة العراقية في مرحلة ما بعد الانتخابات، نتيجة تعقيدات المشهد السياسي وتشابك عوامله، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بمآلات الأحداث في ظل تعدد القوى الفائزة وغموض التوجهات المستقبلية لشكل التحالفات والتفاهمات التي ستؤسس لمسار الدورة البرلمانية الحالية، فإن ذلك لا يعني غياب مؤشرات تحليلية يمكن الاستناد إليها لاستشراف المشاهد المحتملة للمرحلة المقبلة. إذ يمكن، من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات التفسيرية، بناء تصورات أولية لطبيعة الاتجاهات السياسية المتوقعة، ومن أبرز هذه المتغيرات ما يأتي:

2- Explanatory & Response Variables, Penn state University, college of science.

1. المتغيرات الانتخابية

شهدت الدورة السادسة متغيرات انتخابية عديدة ابرزها الارتفاع في نسبة المشاركة في الانتخابات، والتقارب في عدد مقاعد القوى الفائزة، فضلاً عن استعادة القوى التقليدية وجودها الفاعل في مجلس النواب بعد أن فقدت القوى الناشئة القدرة على مزاحمتها كما حدث في انتخابات مجلس النواب 2021 بفعل التأثير الذي خلفه قانون الدوائر الانتخابية المتعددة الذي طبق في تلك الانتخابات.

جدول (1): المتغيرات التفسيرية الانتخابية ومتغيرات الاستجابة

المتغير التفسيري	السؤال التفسيري	مؤشر التحليل	متغير الاستجابة
نسبة المشاركة	هل كانت نسبة المشاركة مقبولة؟	ارتفاع نسبة المشاركة	الثقة بالعملية الانتخابية
التقارب في عدد المقاعد	هل يوجد فرق كبير بين فائز وآخر؟	فرق قليل نسبياً مقارنة بالانتخابات السابقة	التوافقات السياسية
القوى التقليدية	هل استعادت القوى التقليدية مكانتها؟	عدد كبير من المقاعد	التسريع بتشكيل الحكومة
توجهات الناخبين	هل اثرت توجهات الناخبين في مرحلة ما بعد الانتخابات؟	تركيز الاصوات لتحالفات محددة	التزام التحالفات تجاه الناخبين

من إعداد الباحث

أظهرت إجابات الأسئلة التي أثارتها المتغيرات التفسيرية الانتخابية ما يلي:

أ- **نسبة المشاركة** :يشير الارتفاع الملحوظ في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة إلى مؤشر واضح على عودة الثقة بالعملية الانتخابية كأداة لانتقال السلطة في العراق، بعد تراجع ملحوظ في نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة. هذه الثقة لم تُمنح للعملية الانتخابية وحدها، بل شملت أيضاً القوى والأحزاب الفائزة التي انتزعت مقاعدها في منافسة شديدة، مما يمنحها فرصة أكبر للمطالبة باستحقاقاتها وفق ما حصلت عليه من مقاعد. وقد يمثل هذا الارتفاع دافعاً لتسهيل التفاهمات، في ظل احترام متبادل للأوزان الانتخابية التي فرضتها النتائج، خصوصاً مع وجود تقارب نسبي في النتائج، كما سنوضح في النقطة التالية.

ب- **التقارب في عدد المقاعد** :على الرغم من كثرة الاستبيانات والتوقعات التي طُرحت قبل الانتخابات، إلا أنها لم تتنبأ بالتقارب النسبي الملحوظ الذي أظهرت عليه نتائج انتخابات 2025. هذا التقارب، الذي شكّل مفاجأة لبعض الأطراف وانتعاشاً لدى أطراف أخرى، فرض نفسه كمؤشر واضح على أن الفروق الكبيرة بين الفائزين، والتي كانت تحدث في التجارب الانتخابية السابقة لأسباب عديدة، لم تعد قائمة. ومن أبرز هذه الأسباب: طبيعة الفهم لقانون الانتخابات، والنضج السياسي للأحزاب، فضلاً عن الوعي الانتخابي للعراقيين، الذين لم يكتفوا بزيادة نسبة المشاركة فقط، بل أسهموا أيضاً في تغيير معادلة ما بعد الانتخابات. في هذه الحالة، فإن السيناريوهات مهما تعددت، ستؤدي إلى واقع سياسي توافقي جديد لأربع سنوات مقبلة.

ج- **القوى التقليدية** :من أبرز متغيرات انتخابات 2025 ما أظهرته النتائج من قدرة القوى التقليدية على استعادة أوزانها التمثيلية في أي وقت تشاء، بعد أن سمح قانون الدوائر المتعددة، الذي طُبّق في انتخابات 2021، للقوى الناشئة بمزاحمتها. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة، أبرزها التنظيم الاحترافي، وامتلاكها قواعد جماهيرية ثابتة، فضلاً عن خبرتها في إدارة التنافس الانتخابي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى متغير استجابة مهم، وهو التسريع في تشكيل الحكومة الجديدة، نتيجة لما تملكه هذه القوى من قدرة على إدارة المفاوضات، معززة بما حصلت عليه من مقاعد.

د- **مراعاة توجهات الناخبين** :لم ينتهِ تأثير توجهات الناخبين في المشهد السياسي بانقضاء يوم الاقتراع، إذ تجد القوى السياسية التي حازت نسبة كبيرة من أصوات الناخبين نفسها ملزمة أمام جماهيرها للمضي في اتجاه ما تريده ساحاتها الانتخابية، حتى وإن كان ذلك بشكل نسبي. وهذا المتغير سيفرض نفسه على حوارات القوى السياسية.

2. **المتغيرات السياسية** :فرضت المتغيرات السياسية نفسها بقوة على مرحلة ما بعد الانتخابات من خلال تماسك الإطار التنسيقي وانضمام أطراف جديدة له، فضلاً عن تشكيل المجلس السياسي الوطني الذي ضم قوى ممثلة لمحافظات شمالية غربية. إضافة إلى ذلك، يمثل الثقل السياسي للقوى الكردية عاملاً حاسماً، إذ لا يمكن المضي في التفاهمات دون إشراكها. والمتغير اللافت هو غياب القوى المدنية عن التأثير في المشهد السياسي الجديد.

جدول (2): المتغيرات التفسيرية السياسية ومتغيرات الاستجابة

المتغير التفسيري	السؤال التفسيري	مؤشر التحليل	متغير الاستجابة
الإطار التنسيقي	هل ما زال الإطار التنسيقي متماسكا؟	زيادة عدد قوى الإطار التنسيقي	تشكيل الكتلة الأكبر
المجلس السياسي الوطني	هل يمكن أن يحقق استقراراً سياسياً؟	احتواء اغلب القوى السياسية المعنية	تشكيل ثاني أكبر كتلة برلمانية
الأحزاب الكردية	هل يمكن أن تخرج بموقف موحد؟	الخطابات الهادئة	تفاهمات غير معلنة
القوى المدنية	هل توجد مبررات لغيابها المشهد السياسي؟	التراجع اللافت	عدم التعامل بواقعية

من إعداد الباحث

أظهرت إجابات الأسئلة التي أثارتها المتغيرات التفسيرية الانتخابية الآتي:

أ- الإطار التنسيقي

أثبتت الأسابيع التي تلت الإعلان عن نتائج الانتخابات، ثم المصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية، تماسك الإطار التنسيقي الذي أصبح يمتلك أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب، مما سهّل الطريق أمامه للإعلان عن تشكيل الكتلة الأكبر التي منحها الدستور حق ترشيح رئيس مجلس الوزراء الجديد. وفتح الإطار التنسيقي

الباب سريعاً أمام المرشحين لرئاسة الحكومة المقبلة، وعقدت قواه، التي زاد عددها عن الانتخابات السابقة، اجتماعات عديدة نوقشت خلالها المعايير الواجب توفرها في المرشحين. ووفقاً للتصريحات التي أدلى بها سياسيون بارزون، فإن هناك 9 مرشحين مطروحين على طاولة الإطار التنسيقي للاختيار من بينهم، وما زالت قوى الإطار تمتلك مزيداً من الوقت للحوار، لأن الاستحقاق الأقرب هو اختيار رئيس مجلس النواب في الجلسة الأولى، ثم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد بعد شهر من انعقاد الجلسة الأولى، وفق الاستحقاقات الدستورية.

ب- المجلس السياسي الوطني

لم يكن الإعلان عن تشكيل المجلس السياسي الوطني مفاجئاً من حيث فكرة تجميع نواب المحافظات الشمالية والغربية في تحالف واحد، لأن هذا الأمر تكرر في التجارب السابقة التي شهدت تفاهمات بين هذه الأطراف للاتفاق على منصب رئيس مجلس النواب واستحقاقاته الأخرى، لكن اسم «المجلس السياسي الوطني» يُطرح للمرة الأولى. وعقد المجلس اجتماعات متكررة لم تشهد الإعلان عن مرشحه لرئاسة مجلس النواب، المقرر أن يُحسم في الجلسة التي ستنعقد قبل نهاية الشهر الحالي.

ج- الأحزاب الكردية

لم تكن المواقف والتصريحات التي صدرت عن القوى الكردية كافية للتعرف على الحزب الذي سيحصل على منصب رئيس الجمهورية، في ظل ظهور أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني أشاروا إلى حق الحزب في هذا المنصب. ولم يتأكد هذا الأمر عن طريق بيان أو موقف رسمي، إلا أن المؤكد هو أن تصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني نتائج القوى الكردية سيمنحه الكلمة الفصل في

الاستحقاقات الكردية، سواء كان منصب رئيس الجمهورية أو غيره من الاستحقاقات.

د- القوى المدنية

غابت القوى المدنية عن المشهد السياسي الجديد الذي أفرزته انتخابات 2025، وفقدت حضورها النسبي الذي كانت تسجله في التجارب السابقة، حتى وإن كان ذلك تحت مسميات غير مدنية، مما يعني أنها ستكون خارج معادلة السلطة خلال السنوات الأربع المقبلة.

ثالثا: مسارات توافقية

قبل الخوض في مسارات المشهد السياسي خلال الأشهر المقبلة، لا بد من عرض متغيرات الاستجابة التي أفرزتها المتغيرات التفسيرية للحالة العراقية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (4): تحليل متغيرات الاستجابة

متغير الاستجابة	يؤدي إلى
الثقة بالعملية الانتخابية	قرارات مستندة إلى رضا الجمهور
التوافقات السياسية	استحقاقات توافقية
التسريع بتشكيل الحكومة	حكومة توافقية
التزام التحالفات تجاه الناخبين	نيل الرضا الشعبي
تشكيل الكتلة الأكبر	التفاوض مع القوى الأخرى توافقياً
تشكيل ثاني اكبر كتلة	التفاوض مع القوى الاخرى توافقياً
تفاهمات غير معلنة	إطار توافقي
عدم التعامل بواقعية	عدم المشاركة في المعادلة السياسية

من إعداد الباحث

يظهر الجدول (4) وجود خمس نتائج تشير إلى التوافق من مجموع ثماني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نتيجتين أخريين، هما (نيل الرضا الشعبي) و (قرارات مستندة إلى رضا الجمهور)، تستندان إلى التوافق أيضاً. وهذا يعني أننا أمام مدخل تحليلي جديد تفرضه الحالة العراقية، يستند إلى وجود ثلاث مسارات أو احتمالات لمستقبل المشهد السياسي العراقي، جميعها ضمن إطار التوافق. أي أن التحليل هذه المرة لن يتطرق إلى حكومة الأغلبية بسبب عدم واقعية هذا الطرح في الوقت الحاضر. وعليه، فإن هذه المسارات هي:

الأول: التوافق الهش

إن عدم قدرة التحالفات السياسية على حسم مرشحيها للرئاسات الثلاث ضمن المدد الدستورية التي أكد عليها القضاء قد يدفع إلى الذهاب باتجاه هذا السيناريو، الذي قد يتم اعتماده لتلافي تجاوز التوقيتات الدستورية التي تنتهي منتصف آذار 2026. وعلى الرغم من أن المعطيات لا تشير إلى احتمال الذهاب نحو هذا الخيار، إلا أن عدم الإعلان عن أسماء المرشحين بشكل رسمي يبقي جميع الاحتمالات واردة، بما فيها التوافق الهش، الذي قد يفرض نفسه في حال عدم الحسم قبل جلسات التصويت، والذهاب بأكثر من مرشح إلى هذه الجلسات.

الثاني: التوافق الجزئي

ليس بالضرورة أن يفتح التوافق الباب أمام جميع الفائزين للدخول في المعادلة السياسية والمشاركة في إدارة الدولة للمرحلة المقبلة، مما يعني أن احتمال الذهاب باتجاه التوافق الجزئي وارد أيضاً في حال لم تقتنع بعض الأطراف بما ستحصل عليه من استحقاقات، أو عدم حصول أطراف أخرى على المواقع التي تعتقد أنها تستحقها. ويؤدي هذا السيناريو إلى تشكيل حكومة أقرب إلى الحكومات الائتلافية التي

تشارك فيها أحزاب محددة، مقارنة بالحكومات التوافقية التي يشارك فيها جميع الفائزين أو أغلبهم.

الثالث: التوافق المتماسك

طرح أرند ليبهارت التوافقية من أجل احتواء مختلف المكونات وإشراكهم في الحكم بهدف الحفاظ على استقرار التجارب الديمقراطية. وهذا يتطلب، من وجهة نظره، وجود توافق واسع متماسك يحتوي قوى الأغلبية والقوى المتوسطة والأقليات. وتُظهر المؤشرات الحالية في العراق أن احتمالات الذهاب نحو سيناريو التوافق المتماسك واردة بشكل كبير في حال وجود تفاهم بين قوى الإطار التنسيقي، وتقارب بين أطراف المجلس السياسي الوطني، ورغبة لدى القوى الكردية في الحصول على استحقاقاتها.

الخاتمة

إن مشاركة 56% من العراقيين في انتخابات 2025 تشير إلى أن التجربة الديمقراطية وصلت إلى مرحلة متقدمة من النضوج، يرافقها وعي من قبل الناخبين بوجهة العملية السياسية بعد الانتخابات، والتي لا يمكن لها أن تبتعد عن التوافق. وعلى هذا الأساس، منح الناخبون أصواتهم للتحالفات الكبيرة التي اعتادت تشكيل الحكومات بالتوافق، أي أن توجهات الناخبين توافقية هي الأخرى. وما دام الأمر كذلك، فإن القوى المؤثرة ستعمل على استقرار الوضع التوافقي الذي يحقق مصالحها بما يتناسب مع أوزانها، ويمنحها القدرة على نيل المزيد من ثقة الجمهور، الذي كان سبباً في زيادة عدد مقاعدها، وبالتالي ارتفاع قدرتها على التأثير في الوضع التوافقي الجديد.

وبناءً على ذلك، فإن هذه الورقة ترجح السيناريو الثالث (التوافق المتماسك) في ظل وحدة الإطار التنسيقي وسرعته في إعلان تشكيل الكتلة الأكبر، وحرص أطرافه على الخطاب الهادئ الذي يؤكد أن ترشيح رئيس الوزراء الجديد سيتم باتفاق قيادات الإطار التنسيقي، ورغبة قوى المجلس السياسي الوطني في حسم منصب رئيس مجلس النواب وبقية استحقاقاته عن طريق التفاهمات التي ستفرزها اجتماعاته المتكررة، فضلاً عن حرص القوى الكردية على نيل استحقاقاتها بما يتناسب مع كونها شريكة في العملية التوافقية. وهذه الأطراف مجتمعة تمثل أغلبية برلمانية واسعة، قادرة على تحقيق نسبة ثلثي مقاعد البرلمان للتصويت على رئيس الجمهورية، والأغلبية المطلوبة للتصويت على رئيس مجلس النواب ومنح الثقة للحكومة الجديدة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org